

المبادرة «خطوة هامة باتجاه السلام»، و«البراعم الاولى في التقدم نحو التعايش» و«فرصة للتفاهم بين الشعبين»، وبين معارض الى حد الفرع، والمطالبة بسن قوانين تحرم العرب الفلسطينيين من حق دخول معارك الانتخابات، والاعراب عن آراء مفادها ان هذه المبادرة ليست «مبادرة» وإنما «مناورة» بايعان من م.ت.ف. كأسلوب جديد للنضال في أجواء تعثر المسار السياسي و«تعطل» الخيار العسكري (يديعوت احرونوت ومعاريف، ١٢/٦/١٩٨٧).

كما كان هناك نوع آخر من المعارضة ولكنه مختلف الدوافع، حيث رأى أصحابها في المبادرة خطر الاعتراف بضم القدس، والحاق الضرر بالمساعي السلمية، والوقوع في حبال الحركة الصهيونية. وقد عبر عن هذا الموقف كل من القائمة التقدمية للسلام، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وحركة ناتوري كارتا (المصدر نفسه، ١٤/٦/١٩٨٧).

مواقف مؤيدة

استقبلت الأوساط المختلفة في حزب العمل الاسرائيلي مبادرة سنيوره بارتياح وبعض التحفظ. وفي هذا المجال، أعرب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، عن موافقته على المبادرة، قائلاً: «عندما فرضنا القانون الاسرائيلي على مدينة القدس، أعلننا ان في امكان سكانها العرب، أيضاً، المشاركة في الانتخابات... سنيوره، من ناحيته، على حق؛ لقد انتهز الفرصة وعرض أماننا المأزق الذي كنا دائماً نحاول التهرب منه... ليس في الامكان تجاهل السكان والتفكير، فقط، بالاراضي... وهذا حقه وينبغي احترامه... وإذا لم نبحت في حل للمشكلة، سوف يعرض الواقع أماننا وضعاً مختلفاً... لن يجلس في مجلس بلدية القدس عضو فعال في م.ت.ف. ولكن اذا وجد مواطنون مستعدون للاعتراف بوجود دولة اسرائيل ويستتكرون الارهاب، لن يكون هناك عائق أمام دخولهم المجلس البلدي» (عل همشممار، ١٠/٦/١٩٨٧).

وكذلك وصف سكرتير حزب العمل، عوزي برعام، المبادرة بأنها خطوة قام بها شخص يؤمن بأن تحقيق السلام لا يتم إلا عبر الحل الاقليمي الوسط، وبأنها ذات أهمية تتجاوز موضوع القدس، وبأن حزبي العمل والليكود قد ترجها الى سكان القدس الشرقية لتأييدهما في انتخابات البلدية (المصدر نفسه). كما أعرب الوزير بلا وزارة، عزيز وايزمان، خلال اجتماع لحزب العمل، في القدس، عن تهنئته على مبادرة سنيوره، حيث قال: «ان كان سنيوره يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئاسة بلدية القدس، او لمجلسها البلدي، فليس هناك ما يدعو للحؤول دون ذلك» (المصدر نفسه). كذلك وصف وزير الاستيعاب، يعقوب تسور، المبادرة بأنها خطوة ايجابية تخدم مصالح المواطنين العرب في مدينة القدس الموحدة، ولكنها، في الوقت ذاته، تحمل في طياتها تحديراً من السياسة الداعية الى ضم الضفة والقطاع (دافار، ٩/٦/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، رحب رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، معتبراً المبادرة خطوة ايجابية، وعبرها يتمكن السكان العرب في القدس من المشاركة في ادارة شؤون المدينة الموحدة ومن تحمل المسؤولية المشتركة. وأضاف كوليك: «اذا كان هذا ما يصبو اليه سنيوره، فإن الأمر سيعود بالنفع على السكان العرب؛ أما اذا كان يريد معالجة قضايا سياسية، فإن مكان مثل هذه المعالجات هو الكنيست، وليس البلدية» (المصدر نفسه، تل - أبيب، ١٠/٦/١٩٨٧).

أما في أوساط معسكر الليكود، فقد تضررت الآراء، بين التأييد والمعارضة للمبادرة. وفي هذا السياق، قال سكرتير فرع حركة حيروت في القدس، روبي ريفلين، ان مبادرة سنيوره هي بمثابة «عمل ثوري»، بغض النظر عن أفكاره ومعتقداته السياسية. فقد تجاوز الخط الأحمر واعتُرف، لأول مرة، بشكل صريح لا يقبل التأويل، بالسيادة الاسرائيلية على القدس الموحدة، وهذا برهان قاطع على صحة سياسة الليكود تجاه المناطق المحتلة (عل همشممار، ٥/٦/١٩٨٧). بينما عارضه الرأي عضو الكنيست، يهوشع متسا، طالباً من محكمة حيروت ابعاده من الحركة، اذا لم يتراجع عن موقفه، وقال: «احذركم من احتلال م.ت.ف. منبراً في مجلس بلدية القدس، وتحول القدس الى بلفاست ثانية. تصوروا ان قنبلة تنفجر في سوق محانيه يهودا، والدم اليهودي يسفك،